

ضمان اعتراف السياسات الضريبية بعمل الرعاية غير المدفوع الأجر والعمل على تمثيله وتخفيفه وإعادة توزيعه

١. ما المقصود بـ "العمل الرعائي والمنزلي غير المدفوع الأجر"؟

يؤشّر تعريف "العمل" المتعارف عليه حديثاً إلى تقدّم في الاعتراف العالمي بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية - المدفوعة وغير المدفوعة الأجر - كعمل. ففي ٢٠١٣، قام المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل بتعريف العمل على أنه يشمل "أي نشاط يقوم به أي شخص من أي جنس أو عمر لإنتاج سلع أو لتقديم خدمات للاستخدام من قبل الآخرين أو للاستخدام الخاص.¹" من ناحية أخرى، يتم تعريف التوظيف على أنه عمل يتم القيام به بأجر أو بغية الربح. ويشمل عمل الرعاية على ما يلي:

- الرعاية المباشرة للأشخاص، بما فيه الأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والكبار القادرين على العمل،
- العمل المنزلي مثل الطبخ وإعداد الطعام والتنظيف وغسل الملابس وجمع الماء والوقود.²

٢. كم من الوقت يقضيه الرجال والنساء في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر؟

تحصل النساء على حصة هائلة من عمل الرعاية غير المدفوع الأجر. ووفقاً لتقرير صادر عن منظمة العمل الدولية، تظهر بيانات ٦٤ بلد يمثلون ثلثي السكان في سن العمل حول العالم أن النساء يقمن بمعدّل ٧٦.٢٪ من ساعات العمل الرعائي غير المدفوع الأجر، أي أكثر من ثلاث مرّات ما يقوم به الرجال!³

وتسجّل منطقة آسيا والهادئ من بين جميع المناطق أدنى حصة من عمل الرعاية غير المدفوع الأجر للرجال (ساعة و٤ دقائق)، والتي تصل إلى ٢٨ دقيقة في باكستان (أي ٨٪ من وقت العمل الإجمالي للرجال) و٣١ دقيقة في الهند (٧.٩٪). أما المتوسط الإقليمي للنساء فهو ٤ ساعات و٢٢ دقيقة. وإذا تم احتساب العمل المأجور أو المربح مع عمل الرعاية غير المدفوع، فإن ساعات العمل تصبح أعلى بالنسبة للنساء (٧ ساعات و٤٣ دقيقة) مقارنة بالرجال (٦ ساعات و٥٧ دقيقة).

٣. لماذا يعتبر عمل الرعاية غير المدفوع الأجر قضية تحتاج لمعالجة عاجلة؟

يقف عمل الرعاية غير المأجور حاجزاً أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتمتّع المرأة بحقوق الإنسان كاملة. وبصفته أحد العوامل التي تسهم في فقر الدخل والوقت لدى المرأة، فإن عمل الرعاية غير المدفوع الأجر يجسّد التنميط الجندي السائد ويعمّق أوجه عدم المساواة بين الجنسين ويعزز الأعراف الاجتماعية التمييزية. لعقود، قامت الحركات النسائية حول العالم بطرح قضية عمل الرعاية غير مدفوع الأجر كعائق رئيسي أمام تمكين المرأة.

بالرغم من حيويته في أي اقتصاد، يتم التقليل من قيمة أعمال الرعاية بشكل كبير وغالباً ما يكون غير مدفوع الأجر أو غير مرئي. ويتم تلبية الجزء الكبير من الاحتياجات العالمية لعمل الرعاية من دون أجر، غالبية من خلال النساء. ويظهر تقرير منظمة العمل الدولية المذكور أعلاه أنه يتم صرف ١٦.٤ مليار ساعة في اليوم في عمل الرعاية غير المدفوع الأجر، أي ما يعادل ملياري إنسان يعملون لمدة ثماني ساعات في اليوم من دون أجر. ولو تم احتساب قيمة هذه الخدمات على أساس الحد الأدنى للأجور في الساعة، فإنها ستصل إلى ٩٪ من الناتج الإجمالي المحلي العالمي أو ١١ تريليون دولار أميركي (بناء على القوة الشرائية في العام ٢٠١١).⁴

٤. ما هي الالتزامات الدولية بشأن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر؟

يعترف إعلان ومنهاج عمل بيجين المعتمد من قبل الأمم المتحدة في ١٩٩٥ بالإسهام الكبير للعمل الرعائي والمنزلي غير المدفوع الأجر في الاقتصاد وكذلك كعائق جدي أمام تمتّع المرأة بحقوق الإنسان.

¹ المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل، قرار بشأن إحصاءات العمل والتوظيف ونقص استخدام العمالة، ٢٠١٣. <https://www.ilo.org>.

² شبكة الجندر والتنمية، الرعاية غير المدفوعة الأجر: أولوية لأهداف التنمية ما بعد ٢٠١٥، موجز، ٦ تموز/يوليو ٢٠١٤.

³ منظمة العمل الدولية، عمل ووظائف الرعاية من أجل مستقبل العمل اللائق، الاستنتاجات والرسائل الرئيسية،

٢٠١٨. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_633135.pdf.

⁴ منظمة العمل الدولية، ٢٠١٨، مصدر مذكور أعلاه.

كما تطالب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) الدول الأطراف بتعديل الأعراف الاجتماعية التمييزية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لتمكين النساء والرجال من المشاركة المتساوية في العمل والأسرة والحياة العامة. وتحث سيداو الحكومات على توفير أنظمة الدعم والبنى التحتية، مثل مرافق رعاية الأطفال واستحقاقات الأمومة والأبوة وغيرها من الخدمات التي تساعد على الحد من أعمال الرعاية وإعادة توزيعها.

ويتم الاعتراف بأن التعامل مع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر هو خطوة حاسمة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام ٢٠٣٠. ويحتوي الهدف الخامس (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات بحلول ٢٠٣٠) على مقصد محدد هو "الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني".

في ٢٠١٧، وخلال الدورة الحادية والستين للجنة وضع المرأة، تعهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بسد الفجوة الجندرية للتخفيف من أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر وإعادة توزيعها، كي لا تقع على النساء بشكل غير متناسب.

٥. ما هي علاقة أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر بالعدالة الضريبية والمالية؟

للأسف، لم يتم ترجمة الاعتراف بإسهام أعمال الرعاية التي تقوم بها النساء في الاقتصاد إلى تغييرات شاملة في السياسات الاقتصادية الكلية، بما فيها الضريبية والمالية، لمصلحة النساء. وبالرغم من اعتبار العمل المنزلي غير المدفوع الأجر الذي يؤدي إلى إنتاج السلع كجزء من "الإنتاج" من قبل نظام الحسابات القومية، يفشل هذا النظام في التقاط كامل أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، كإهتمام بالمرضى مثلاً⁵. ولم يتم حتى الآن إدماج أو تعميم تامين أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في السياسات الضريبية والمالية.

أما مقدمات الرعاية، وغالبيةهن من النساء، فيبقين خارج نطاق شبكات الضرائب على الدخل وشبكات الحماية الاجتماعية كذلك. تعكس الأنظمة الضريبية التحيزات المبنية على النوع الاجتماعي وقد تحتوي على أحكام خفية تمييزية ضد النساء ومقدمات/ي الرعاية غير المدفوعة الأجر أو تضعهن/م في وضع غير مؤات من خلال عدم الاعتراف بإسهامهن/م في الاقتصاد الأسري والوطني. وبالرغم من احتواء الكثير من السياسات الضريبية على بعض الإعفاءات المتعلقة بالمعالين (الأشخاص المعالين اقتصادياً مثل الأزواج غير العاملين أو الأطفال)، هذه المخصصات لا تترجم بالضرورة إلى فوائد تعود على مقدمات/ي الرعاية غير المدفوعة الأجر.

وتشير باحثات نسويات إلى أن السياسات الضريبية المحايدة جندرياً قد تؤدي إلى تعزيز عدم المساواة الجندرية. في المقابل، فإن السياسات الضريبية المبنية على الاعتراف بالاختلافات الجندرية، بما فيها في الرعاية والعمل المنزلي، قد تلعب دوراً حاسماً في توفير الظروف التمكينية لتوسيع وصول المرأة للعمل المأجور والدخل الفردي، بالإضافة إلى توزيع أفضل لأعمال الرعاية بين النساء والرجال في الأسرة والعائلة⁶.

يزداد الطلب على عمل المرأة خارج أعمال الرعاية حول العالم، لكن الدفع باتجاه دمج مزيد من النساء في الاقتصاد الرسمي لم يؤدي بالضرورة إلى مساواة جندرية في مختلف مجالات الحياة. وسواء عملن بأجر أم لا، تستمر النساء بتحمل زور أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وتبقين عالقات في فخ "العبء المتعدد".

وبينما يستفيد الاقتصاد العالمي من انخفاض تكاليف الإنتاج (أي كلفة إنتاج العمالة كسلعة) من خلال عمل النساء الرعائي غير المدفوع الأجر، تستفيد الشركات من الإعفاءات الضريبية على العمالة كجزء من تكاليف الإنتاج⁷. علاوة على ذلك، غالباً ما تحصل الشركات متعددة الجنسيات على حوافز ضريبية، أو أسوأ، مثل ارتكابها لانتهاكات ضريبية تؤدي إلى تدفقات مالية غير مشروعة وخسارة هائلة في الإيرادات، التي يمكن، بل وكان ينبغي، استخدامها لتمويل الخدمات العامة المراعية للمنظور الجندري. تجتمع كل هذه الشروط لتمكين الشركات متعددة الجنسيات من مراكمة رأس المال والأرباح على حساب العاملات والعمال ومقدمات/ي الرعاية غير المدفوعة الأجر، بل وكذلك الاقتصادات الوطنية في بعض الأحيان.